



Distr.
GENERAL

A/39/122

5 March 1984

ARABIC

ORIGINAL: ENGLISH/RUSSIAN



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والثلاثون
البندان ٦٨ و١٢٤ من القائمة الأولية *

استعراض تنفيذ الاعلان المتعلق بتعزيز الامن الدولي

تطوير وتعزيز حسن الجوار بين الدول

رسالة مؤرخة في ٢ آذار/مارس ١٩٨٤، وموجهة الى
الأمين العام من القائم بالاعمال بالنيابة للبعثة الدائمة
لمنغوليا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن احيل اليكم البيان الصادر عن حكومة جمهورية منغوليا الشعبية والمؤرخ
في ٢ آذار/مارس ١٩٨٤ .
وأكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم البيان بوصفه وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة
تحت البندين ٦٨ و ١٢٤ من القائمة الاولية .

(التوقيع) ل . اردينيشولون
الممثل الدائم بالنيابة

••/••

• A/39/50

*

84-06110

المرفق

بسيان من حكومة جمهورية منغوليا الشعبية

[٢ آذار/مارس ١٩٨٤]

[الأصل : بالروسية]

ذكرت حكومة جمهورية منغوليا الشعبية مرارا أنها مهتمة بعودة العلاقات بين الاتحاد السوفياتي وجمهورية الصين الشعبية الى حالتها الطبيعية وتحسينها . وهذا أمر مفهوم تماما نظرا الى أن هاتين الدولتين العظميين هما الجارتان الوحيدتان والمباشرتان لجمهورية منغوليا الشعبية . ولا ريب في أن عودة العلاقات السوفياتية - الصينية الى طبيعتها وتحسينها ، بما لهما من أهمية كبيرة لشعبي هذين البلدين ، سيفضيان الى تعزيز السلم والأمن في آسيا وفي العالم أجمع . ولذلك فان حكومة جمهورية منغوليا الشعبية تعلق أهمية كبيرة على المشاورات السياسية السوفياتية - الصينية الجارية على مستوى الممثلين الخاصين - نائبي وزيرى الخارجية .

بيد أنه لا يمكن للمرء الا أن يلاحظ حقيقة أن الجانب الصيني ، في أثناء المشاورات السياسية السوفياتية - الصينية ، مازال يطرح عددا من الشروط المسبقة لاعادة العلاقات الى حالتها الطبيعية بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وجمهورية الصين الشعبية . ومن هذه الشروط مسألة تقع بالكامل في نطاق الاختصاص الداخلي لجمهورية منغوليا الشعبية وتؤثر على حقوقها السيادية . وهي المسألة المتعلقة بطلب انسحاب الوحدات العسكرية السوفياتية ، المرابطة بصفة مؤقتة في اراضي جمهورية منغوليا الشعبية ، من هذا البلد .

ان حكومة جمهورية منغوليا الشعبية ترفض رفضا باتا هذا الطلب الذى آلى الصينيون على أنفسهم أن يزجوا به في طريق المشاورات الأنفة الذكر وكذلك في البيانات التي تدلي بها الدوائر الرسمية الصينية ، والوحدات العسكرية السوفياتية ، كما بينت حكومة جمهورية منغوليا الشعبية المرة تلو الأخرى ، لا ترابط في اراضي جمهورية منغوليا الشعبية الا بناء على طلب حكومتها ووفقا للمعاهدة المنغولية - السوفياتية للصداق والتعاون والتعاقد . والأسباب الحقيقية لاحضارها الى اراضي جمهورية منغوليا الشعبية معروفة جيدا للجانب الصيني . وقد ذكرت هذه الاسباب بوضوح في مذكرة حكومة جمهورية منغوليا الشعبية الى حكومة جمهورية الصين الشعبية ، المؤرخة في ١٢ نيسان /ابريل

١٩٧٨ . وليس هناك أى أساس على الاطلاق للقول أن وجودها في الأراضي المنغولية يشكل خطرا على أمن الصين .

ان حكومة جمهورية منغوليا الشعبية تعلن من جديد أن مرابطة الوحدات العسكرية السوفياتية في جمهورية منغوليا الشعبية هي مسألة داخلية محض لدولتنا ولا صلة لها الا بالعلاقة المنغولية - السوفياتية . ولذلك فان قضية انسحابها من اراضي جمهورية منغوليا الشعبية لا يمكن أن تصبح موضوع مناقشة في المشاورات السياسية السوفياتية - الصينية . ومن الواضح تمام الوضح ايضا ان وجود الوحدات العسكرية السوفياتية في جمهورية منغوليا الشعبية لا يمكن اعتباره عقبة تعترض سبيل اعادة العلاقات بين جمهورية الصين الشعبية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية الى حالتها الطبيعية .

أما بالنسبة للعلاقات المتبادلة بين منغوليا والصين ، فان جمهورية منغوليا الشعبية ، انطلاقا من سياستها المبدئية والثابتة المحبة للسلم ، أيدت وتؤيد دائما استعادة وتطوير علاقات حسن الجوار والتعاون بين جمهورية منغوليا الشعبية وجمهورية الصين الشعبية على أساس مبادئ الاحترام المتبادل للسيادة والسلامة الاقليمية ، والمساواة ، وعدم استعمال القوة ، وعدم تدخل كل منهما في الشؤون الداخلية للأخرى ، وهي المبادئ الواردة في عدد من الوثائق المنغولية - الصينية المشتركة التي اعتمدت خلال السنوات الماضية .

أولان باتور ، ٢ آذار/مارس ١٩٨٤
